نقابة التجاريين

شعبة مزاولي المهنة الحرة للمحاسبة و المراجعة

دليل العمل

جودة اعمال المحاسب القانوني

في التعامل مع مصلحة الضرائب المصرية و لجان الطعن

و القيام بمهمة تقديم خدمات مراجعة و اعتماد الاقرارات الضريبية بكافة انواعها

أكتوبر ٢٠٢٤

المحتويات

مقدمة: ..... - ٢ -

هدف الدليل: ..... - ٣ -

المبادئ العامة للتكليف بالمهمة: ..... - ٤ -

تحديد شروط المهمة: ..... - ٤ -

التخطيط: ..... - ٥ -

التوثيق: ..... - ٦ -

الاجراءات والأدلة: ..... - ٧ -

اعداد التقرير: ..... - ٨ -

تاريخ السريان: ..... - ٩ -

إيداع التقرير: ..... - ٩ -

فترة الاحتفاظ بالمستندات: ..... - ٩ -

ملاحظات أساسية : ..... - ١٠ -

ملحق (١) ..... - ١١ -

ملحق (٢) ..... - ١٣ -

دليل العمل

جودة اعمال المحاسب القانوني

في التعامل مع مصلحة الضرائب المصرية و لجان الطعن

و القيام بمهمة تقديم خدمات مراجعة و اعتماد الاقرارات الضريبية بكافة انواعها

مقدمة:

يمثل التعامل مع مصلحة الضرائب المصرية و لجان الطعن الضريبى أهمية خاصة، كما تلعب الإقرارات الضريبية دورا حاسما في تحديد الالتزامات الضريبية للأشخاص الطبيعين و الأشخاص الإعتباريين ، نظرا لأهميتها، من الضروري إعداد دليل لمهام اعتماد فحص لمراجعة الإقرارات الضريبية للتأكد من دقتها واكتمالها والامتثال للقوانين واللوائح الضريبية ذات الصلة و ذلك بهدف تحسين جودة الإقرارات الضريبية، وتقليل الأخطاء، وتقليل احتمالية حدوث مشكلات عدم الامتثال.

ويتناول هذا الدليل المسئوليات المهنية للمحاسب القانوني عند تعامله مع مصلحة الضرائب المصرية و لجان الطعن ،وارتباطه بتقديم خدمات مراجعة و اعتماد الاقرارات الضريبية بكافة انواعها للأشخاص الطبيعين و الأشخاص الإعتباريين او حضور اعمال فحص القوائم من جهة مصلحة الضرائب المصرية وذلك لكافة أنواع الضرائب المطبقة في مصر ،و يساعد في وضع توقعات واضحة ويؤسس للتحليل والنتائج المقدمة في الاستعراض بشكل موثوق،حيث تعتبر مقدمة مراجعة الإقرارات الضريبية جزءاً هاما من عملية الفحص لانها توفر نظرة عامة على الغرض ونطاق الاستعراض وتحدد الأساس لبقية الدليل.

ويقسم الدليل واجبات المحاسب القانونى فى هذا الشأن الى ما يلى :

- اعمال خاصة بالارتباط مع الممول/ المكلف و الموافقة على اداء الاعمال
- اعمال تخص مهمة مراجعة وفحص و اعتماد الاقرارات الضريبة
- اعمال تخص عمليات التوثيق و حفظ المستندات و اوراق العمل
- اعمال تخص التقرير الصادر من المحاسب القانونى

تتميز الخدمات التى يقدمها المحاسب القانونى بتنوعها وصعوبة تحديد نماذج عامة لها، إلا أنه في إطار تقديم خدمات تخص اعمال الضرائب للعملاء، فأن حماية الصالح العام تقتضي وضع ضوابط تحدد المبادئ الرئيسية التي يلتزم بها المحاسب القانوني لدى تعامله مع مصلحة الضرائب المصرية.

وقد تم تصميم هذا الدليل ليتناسب مع متطلبات القوانين السارية في مصر بخصوص المعاملات الضريبية، وكذا قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر، ومعايير المراجعة المصرية وميثاق وأدأب وسلوكيات مهنة المراجعة، ومعيار الجودة لأعمال مراقب الحسابات.

ويتوافق هذا الدليل مع معيار المراجعة المصري لمهام التأكد ذات الصلة (٤٤٠٠) مهام تنفيذ إجراءات متفق عليها متعلقة بمعلومات مالية،و خاصة فى مرحلة مراجعة و أعتماد الاقرار الضريبى الذى يتطلب أعتماد محاسب مستقل .

ملاحظة هامة : يعتبر هذا دليل استرشادي لإجراءات اعتماد الإقرارات الضريبية وتقديم الخدمات الضريبية للموليين / المكلفين ، و هو الحد الادنى لكتطلبات الجودة ، ويجوز إتباع اجراءات بديلة بمعرفة المحاسبين المزاولين وفقاً لدليل إجراءات موثق وموحد لنظام عمل المكتب علي أن يتضمن كافة مراحل ومستندات أداء المهمة .

هدف الدليل:

- وضع إجراءات وتوفير إرشادات تتعلق بالمسئولية المهنية للمحاسب القانوني عند قيامه بالمراجعة الضريبية للعملاء واعتماد الاقرارات الضريبية، والتعامل مع مصلحة الضرائب المصرية، وكذا شكل ومحتوى التقرير الذي سيقوم المحاسب القانوني بإصداره فيما يتعلق بهذه المهمة.
- ضرورة التأكيد على وجود المعرفة الكافية للمحاسب القانوني بخصائص التعامل مع مصلحة الضرائب المصرية، وأهمية الدور الذي يقوم به في هذا الإطار، وإلمامه بالقوانين المختلفة فى مصر، و الاتفاقيات الدولية ومعايير المراجعة المصرية التي تنظم عمله وتقييم اداؤه، حتى يتحقق من امتثال العملاء للقوانين واللوائح و الارشادات الضريبية الصادرة من مصلحة الضرائب المصرية .
- الهدف من تلك المهمة تحديد الحد الأدنى للإجراءات التي يقوم بها المحاسب القانوني لأداء خدمات مراجعة و اعتماد الاقرارات الضريبية و الخدمات الضريبية الاخرى للعملاء، وتمثيلهم والتعامل باسمهم لدى مصلحة الضرائب المصرية لكافة أنواع الضرائب.

- يقتصر استخدام التقرير الذي يصدره المحاسب القانوني على الممول/ المكلف ومصلحة الضرائب المصرية، حيث ان أي أطراف أخرى لن تكون على دراية بأسباب تلك الإجراءات اويمكن أن تفسر النتائج بطريقة خاطئة.

المبادئ العامة للتكليف بالمهمة:

- ينبغي على المحاسب القانوني المكلف بأداء المهمة الالتزام بالميثاق العام المصري لآداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة و المراجعة ،وخاصة النزاهة والموضوعية وبذل االعناية المهنية الواجبة والسرية والاستقلالية.
- ينبغي ان يكون المحاسب القانوني الذي سيقوم بالتعامل مع مصلحة الضرائب المصرية و لجان الطعن الضريبى و غيرها أو باعتماد الاقرارات الضريبية للعملاء ان يكون مقيدا بالسجل العام لمزاولي المهنة بحسب الشكل القانونى الممول/ المكلف (الأشخاص الطبيعين و الأشخاص الإعتباريين)، (وان يكون مسددا لاشتراكات النقابة حتى تاريخه وذلك إستيفاء لمتطلبات القيد وأستمرار القيد في السجل العام للمحاسبين و المراجعين بوزارة المالية، والا يكون قد صدر ضده أحكام أو عقوبات تمنعه من مزاولة العمل.
- يكون المحاسب القانوني مسئولا مسئولية مدنية عن أعمال تابعيه ومساعديه، وذلك أمام مصلحة الضرائب المصرية ويتحمل تبعات كافة الإجراءات والتصرفات التي يقوموا بها في سبيل اتمام أعمالهم.
- يلتزم المحاسب القانونى بإظهار الموضوعية والشك المهني أثناء مراجعة الإقرارات الضريبية.
- المهام والخدمات الضريبية ليست عملية تأكد أو فحص وإنما تنفيذ إجراءات متعلقة بمعلومات مالية

تحديد شروط المهمة:

- تم التوافق على ورقة العمل مع ممثلي مصلحة الضرائب المصرية وفقا لقرار وزير المالية بتشكيل اللجنة المختصة بأقتراح الضوابط و القواعد التنظيمية لتعامل المحاسبين القانونيين مع مصلحة الضرائب المصرية رقم ٥٢٠ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٥ ، وتنحصر مهمة المحاسب القانوني في متطلبات الدليل في ضوء القوانين واللوائح السارية.

- من مصلحة المحاسب القانوني والممول/ المكلف ان يرسل المحاسب القانوني خطاب ارتباط موثقا فيه الشروط الأساسية للمهمة، ويؤكد خطاب الارتباط قبول الممول/ المكلف للمهمة ويساعد على تجنب سوء الفهم المتعلق بأمور مثل اهداف ونطاق المهمة ومدى مسئولياته بالإضافة الى شكل التقرير الذي سيقوم بإصداره.
- يتضمن خطاب الارتباط الأمور التالية:
  - قائمة بالإجراءات المقرر اداؤها كما هو متفق عليه وفقا لهذا الدليل.
  - بيان يوضح أن توزيع تقرير الحقائق سيكون مقتصراً على مصلحة الضرائب المصرية فقط

ويوضح ملحق (ا) مثال خطاب الارتباط

التخطيط:

ينبغي على المحاسب القانوني تخطيط العمل حتى يتم أداؤه بطريقة فعالة، و ذلك لمقابلة تغطية معقولة مجموعة من المخاطر المرتبطة بالممولين / المكلفين، و منها على سبيل المثال:

- **عدم الامتثال لقوانين الضرائب المصرية**: قوانين الضرائب معقدة وقد تتغير بشكل متكرر. يمكن أن يؤدي الفشل في الامتثال لهذه القوانين إلى فرض عقوبات أو غرامات أو حتى أفعال قانونية. و من الضروري تحديد المجالات المحتملة لعدم الامتثال ، مثل استقطاعات مضللة أو تصنيفات غير صحيحة أو حسابات غير صحيحة.

- **عدم كفاية الوثائق والمستندات المؤيدة:** الوثائق الداعمة غير الكافية هي عامل خطر آخر في مراجعة إعداد الإقرارات الضريبية، لذا يجب على المحاسب القانونى التأكد من أن اجمالى الدخل والاستقطاعات المثبتة في الإقرار الضريبي لديها وثائق مناسبة لدعمها، وهذا يشمل الفواتير والإيصالات وكشوف حسابات البنوك والوثائق الأخرى ذات صلة.

- **الحسابات غير الصحيحة**: قد تحدث أخطاء حسابية أثناء إعداد الإقرارات الضريبية ، مما يؤدي إلى خطأ في التزامات الضرائب أواسترداد مبالغ غير صحيحة. ويجب على المحاسب القانونى فحص الحسابات بعناية ، بما في ذلك قوائم الدخل والاستقطاعات وحسابات الخصم الضريبي ، لتحديد أي أخطاء محتملة.

- **استخدام غير صحيح لبرامج الضرائب**: يستخدم العديد من المحاسبين القانونين برامج إعداد الضرائب لتبسيط عملهم. ومع ذلك ، يمكن أن يؤدي سوء الاستخدام أو عدم فهم وظائف البرامج إلى حدوث أخطاء. ويجب التحقق من أن البرنامج منفذ بشكل صحيح وأن أي مدخلات أو معلومات أو بيانات مكوّنة بشكل صحيح.

- **عدم كفاية المعرفة أو الخبرة:** يمكن أن يساهم عدم فهم القوانين أو اللوائح الضريبية أو ظروف الممول/ المكلف المحددة في عدم الدقة في الإقرارات الضريبية، لذا يجب أن يكون لدى المحاسب القانونى وفريق عمله المعرفة والخبرة الكافية لتحديد أي تفسيرات خاطئة محتملة أو تطبيقات غير صحيحة لقوانين الضرائب.

- **الاحتيال أو التحريف المتعمد:** في بعض الحالات ، قد يقوم معدو الاقرارات الضريبية أو دافعو الضرائب عن قصد بتحريف المعلومات الواردة في الإقرارات الضريبية لتقليل التزاماتهم الضريبية عن طريق الاحتيال. يجب أن يكون المحاسب القانونى وفريق عمله يقظين لاكتشاف أي علامات على التحريف أو الاحتيال المتعمد ، مثل المعلومات غير المتسقة أو الوثائق الكاذبة أو الادعاءات المشبوهة (مثل الفواتير الوهمية).

- **عدم كفاية إجراءات المراجعة:** يمكن أن يؤدي الافتقار فى إجراءات مراجعة قوية ومنظمة إلى زيادة مخاطر الأخطاء أو السهو، و يجب على المحاسب القانونى اتباع عمليات محددة لضمان الضوابط والتناسب فى البيانات ، بما في ذلك التحقق من دقة البيانات ، والامتثال للوائح ذات الصلة ، وتحديد الأخطاء أو التناقضات المحتملة.

التوثيق:

- ينبغي على المحاسب القانوني توثيق الأمور الهامة التي توفر ادلة لدعم تقريره عن الحقائق بالإضافة الى ادلة تفيد انه قد قام بالمهمة وفقا للقوانين المرتبطة ولمعايير المراجعة المصرية، وبتقييم الإقرارات الضريبية للتحقق من مدى امتثالها للقوانين الضريبية واللوائح ومتطلبات التقارير السارية

الاجراءات والأدلة:

- يجب على المحاسب القانوني القيام بالإجراءات التالية واستخدام الأدلة التي يمكن الحصول عليها كحد أدني لتكون كأساس لتقرير الحقائق :

- مراجعة البيانات الأساسية للعميل و يشمل ذلك التحقق من بيانات المنشأة كالاسم والعنوان ورقم التسجيل الضريبي وأي بيانات أخرى ضرورية مثل السجل التجاري و الممثل القانوني للمنشأة و ذلك من واقع المستندات المؤيدة لذلك.
- التفهم لطبيعة نشاط الممول/ المكلف و ما يخضع له النشاط في ظل أحكام و قوانين الضرائب.
- الاطلاع على القوائم المالية للممول / المكلف وتقرير مراقب الحسابات عنها، و التعرف على الموقف الضريبي للعميل
- مراجعة عينة وثائق الدخل، والتحقق من مطابقة عناصر الدخل المبلغ عنه مع البيانات والمستندات المقدمة، والالتزام بتطبيق قواعد احتساب الضريبة، وتطبيق القواعد الضريبية وفقا للقانون. ومراجعة بيانات الخصم من المنبع ومتابعة التزام الممول / المكلف بتطبيق المنظومة الإلكترونية وفقا لوضعه أمام مصلحة الضرائب المصرية.،
- التحقق من جميع العمليات الحسابية التي تمت خلال عملية إعداد الاقرار الضريبي.
- التحقق من أن الإقرار معد بناءً على الكود الضريبي الأحدث، ومطبقًا بدقة أي تحديثات ذات صلة، والتعليمات الصادرة من مصلحة الضرائب المصرية.
- تحديد حجم عينة الفحص وفقا للأهمية النسبية للبنود الواردة بالإقرار ، مع تحديد الأساس الذي تم بناء عليه اختيار العينة.
- مراجعة عينة فواتير الشراء والمصروفات على البيان المتاح الصادر من المصلحة عن الأشخاص الطبيعين و الأشخاصالإعتباريين التي تصدر فواتير وهمية وتحديثاته من قبل مصلجة الضرائب المصرية.

ويمكن ان تشمل الإجراءات المطبقة في المهمة بعض الإجراءات الأخرى:

- الاستفسار والتحليل
- إعادة الحساب والمقارنات والاختبارات المكتبية الأخرى للتأكد من الدقة.
- الملاحظة
- الحصول على المصادقات اذا لزم الامر
- التشاور مع خبير أعلى

اعداد التقرير:

- يكون التقرير المتعلق بالمهمة بحاجة الى وصف الغرض من المهمة والإجراءات التي تم تنفيذها تفصيليا ليتمكن الممول/ المكلف او مصلحة الضرائب المصرية من فهم طبيعة العمل، ومدى العمل الذي تم اداؤه.
- **ينبغي أن يحتوي تقرير الحقائق علي ما يلي مجتمعين:**

(أ) عنوان التقرير .

(ب) الموجه إليهم التقرير (عادة ما يكون الممول/ المكلف)

(ج) تحديد المعلومات المالية أو غير المالية المعينة والتي طبقت عليها الإجراءات المُتفق عليها

(د) بيان يُفيد بأن الإجراءات التي تم أداؤها هي تلك المتفق عليها مع مستخدم التقرير. ووفقا للبروتوكول الموقع بين النقابة والمصلحة.

(هـ) بيان يفيد بأنه تم أداء المهمة طبقاً للمعيار المصري لمهام الخدمات ذات الصلة الذي يسري علي مهام تنفيذ إجراءات متفق عليها أو الممارسات الأخرى ذات الصلة .

(و) إذا لزم الأمر , بيان بأن المحاسب القانونى غير مستقل عن الممول / المكلف .

(ز) تحديد الغرض الذي من أجله تم تنفيذ الإجراءات المتفق عليها .

(ح) قائمة بالإجراءات المحددة التي تم القيام بها .

(ط) وصف للحقائق التي توصل لها المحاسب القانونى بما فيها ذلك التفاصيل الكافية للأخطاء والاستثناءات إن وجُدت .

(ى) بيان بأن الإجراءات التي تم أداؤها لا تمثل عملية مراجعة ولا فحص محدود وبناء علية، لا يتم إصدار تقرير تأكد .

(ك) بيان بأن المحاسب القانونى لو كان قد قام بأداء إجراءات إضافية أو عملية مراجعة أو فحص لكان من الممكن أن تتضح أموراً أخرى كان من الممكن التقرير عنها .

(ل) بيان بأن التقرير يقتصر على تلك الأطراف التي اتفقت على الإجراءات الواجب أداؤها .

(م) بيان (متى أمكن التطبيق) بأن التقرير يرتبط فقط بالعناصر أو الحسابات أو البنود أو المعلومات المالية أو غير المالية المُحددة وأنه لا يمتد إلى القوائم المالية الخاصة الممول / المكلف مأخوذة ككل.

(ن) تاريخ التقرير .

(س) عنوان المحاسب القانونى .

(ع) توقيع المحاسب القانونى .

يحتوي ملحق (٢) علي مثال تقرير حقائق صادر فيما يتصل بمهمة لأداء إجراءات متفق عليها بخدمات مراجعة و اعتماد الاقرارات الضريبية.

تاريخ السريان:

يسرى هذا الدليل على أجراءات التعامل مع مصلحة الضرائب المصرية ،وإعتماد الاقرارات الضريبية عن عام ٢٠٢٤، ويبدأ التطبيق على كافة الاقرارات التي تقدم من العملاء وتحتاج اعتماد المحاسب القانوني بعد او في ٢٠٢٥/١/١

إيداع التقرير:

يلتزم المحاسب القانوني بتسليم الممول/ المكلف بحسب الأحوال تقريرا وفقا لهذا الدليل،

فترة الاحتفاظ بالمستندات:

يلتزم المحاسب القانوني بالاحتفاظ بأوراق عمله وادلة الاثبات التي تؤيد تقريره وصور عينات الفحص لمدة عشر سنوات على الأقل ما لم يتطلب الامر وجود نزاع مع الممول/ المكلف او المصلحة.

ملاحظات أساسية :

١- يتناول هذا الدليل إجراءات مراجعة و أعتماد الاقرارات الضريبية التى تطلب أعتماد المحاسب القانونى وهى :

- أقرار الأشخاص الإعتباريين آيا كان رقم أعمالها.
- أقرار الاشخاص الطبيعيين و شركات الاشخاص أذا تجاوز رقم الاعمال لآى منهم مليونى جنيه سنويا .

(طبقا لاحكام المادة (٣١) من قانون الاجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، والمادة (٣٣) من لائحته التنفيذية)

٢- يمكن أعتماد باقى الاقرارات الضريبية لمن تجاوز رقم أعماله مليونى جنيه سنويا ، و لا يمكسك دفاتر و حسابات منتظمة ، و هى شريحة كبيرة من الممولين ، أذا أمكن الحصول منهم على تأكيدات لرقم الاعمال مثل أقرارات القيمة المضافة ، و شهادات تعامل الجهات ، أمساك دفاتر مبسطة ... الخ

ملحق (ا)

نموذج أسترشادى: لخطاب ارتباط لمهمة تنفيذ إجراءات متفق عليها

يستخدم الخطاب التالي كنوع من الإرشاد لما جاء بالدليل وليس الهدف منه أن يكون خطاباً نموذجياً . فخطاب الارتباط قد يكون بحاجة إلي التغيرات طبقاً للمتطلبات والظروف .

إلي مجلس الإدارة أو غيره من الممثلين الملائمين للعميل الذي قام بتكليف المحاسب القانوني

.....

نرسل هذا الخطاب تأكيدا لفهمنا لشروط المهمة وأهدافها وطبيعة الخدمات التي سنقدمها و حدودها . وستقوم بأداء مهمتنا طبقاً للمعيار المصري بمهام الخدمات ذات الصلة الذى يسرى علي مهام تنفيذ إجراءات متفق عليها و سنقوم بذكر ذلك في تقريرنا .

اتفقنا علي القيام بالإجراءات التالية وعلي رفع تقرير لكم بخصوص الحقائق الناتجة عن عملنا .

(اذكر طبيعة وتوقيت ومدي الإجراءات الواجب أدائها متضمنا ذلك إشارة محدودة , متي أمكن التطبيق , إلي هوية المستندات والسجلات الواجب الإطلاع عليها والأشخاص الذين يجب الاتصال بهم والأطراف الذين ينبغي الحصول علي المصادقات منهم عن طريقكم).

و نوجه علم سيادتكم ان الاعمال التى سوف نقوم بتنفيذها مرجعها الاساسى الدليل الصادر فى هذا الشأن

وما سنقوم به من إجراءات هي فقط لمساعدتكم في (اذكر السبب)و لا يجب استخدام تقريرنا في أي غرض آخر فهو فقط من أجل تزويدكم بالمعلومات .

إن الإجراءات التي سنقوم بها لا تشكل عملية مراجعة ولا فحص محدود طبقا لمعايير المراجعة المصرية أو للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود وبالتالي لن يتم إصدار تقرير تأكد .

إننا نتطلع إلي التعاون التام مع العاملين لديكم وأننا واثقون من أنهم سيوفرون لنا أية سجلات أو مستندات أو أية معلومات أخرى مطلوبة ذات صلة بالمهمة.

سيتم إصدار مطالبات عن أتعابنا طبقا لمراحل تقدم العمل بناء علي الوقت المستغرق من الأفراد المكلفين بالمهمة بالإضافة علي أية مصروفات نثرية يتم تكبدها .

الرجاء التوقيع علي النسخة الملحقة بهذا الخطاب وإعادتها للإشارة علي أنها متفقة مع فهمكم لشروط المهمة بما فى ذلك الإجراءات المحددة التي اتفقنا علي أدائها .

توقيع الممول / المكلف

يعتمد بالنيابة عن ..... بواسطة .....

(التوقيع) .....

الاسم / الوظيفة **المحاسب القانونى**

(س.م..م .....)

رقم التسجيل الضريبي: .....

رقم المأمورية التابع لهل: .....

التاريخ: / / ٢٠٢

ملحق (٢)

مثال لتقرير حقائق ذات صلة باعتماد الاقرار الضريبى

تقرير حقائق متصلة بإعتماد الاقرار الضريبى

إلي (أولئك المسئولون عن تعيين المحاسب القانونى) .....

قمنا بأداء الإجراءات المتفق عليها معكم المذكورة أدناه المتصلة بفحص واعتماد الاقرارات الضريبية للممول ..... في تاريخ ..... الموضحة في الكشوف المرافقة.

وقد قمنا بمهمتنا طبقا للمعيار المصري لمهام الخدمات ذات الصلة الذى يسرى علي مهام تنفيذ إجراءات متفق عليها . وقد قمنا بأداء الإجراءات فقط لمساعدتكم على فحص و اعتماد الاقرارات الضريبية وهذه الإجراءات يمكن تلخيصها فى الآتى :

١- قمنا بمراجعة البيانات الاساسية للشركة ، والتفهم الكافى لغراض المهمة لانشطة و اعمال المنشأة، و طبيعة اعمالها

٢- حصلنا علي القوائم المالية للمنشأة و المعتمدة من مراقب حسابات الشركة في تاريخ .....الذي اعتمده مجلس الادارة بتاريخ والجمعية العامة بتاريخ (اذا كان ذلك ممكنا).

٣- قمنا بالاطلاع على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية ، و كذا خطابات الادارة المسلمة من السيد مراقي الحسابات لادارة المنشأة و رد المنشأة عليها ، و كذلك تقارير المراجعة الداخلية (اذا كان لها علاقة بموضوع المهمة)

٤- راجعنا نظام الرقابة الداخلية فيما يخص اعمال المشتريات و المبيعات ، و ملاحظات المراجعة الداخلية و تقارير مراقب الحسابات فى هذا الشأن.

٥- قمنا بالاطلاع على عينات من فواتير المشتريات و المبيعات و المصروفات للمنشأة خلال الفترة محل الفحص ، بما يغطى المخاطر التى تم رصدها من جانبنا ،و بما يتوافق مع متطلبات قوانين الضرائب و تعليمات مصلحة الضرائب المصرية .

٦- قمنا بمرجعة التسويات التي تم الحصول عليها فقد قمنا بحصر الفواتير وإشعارات الخصم والشيكات و السدادات الخاصة بالموضوعات السابق الاشارة اليها.

وفيما يلي بيان بما تم اكتشافه:

(أ) فيما يتعلق بالبند رقم (١) وجدنا .

(ب) فيما يتعلق بالبند رقم (٢) وجدنا

(ج) فيما يتعلق بالبند رقم (٣) وجدنا .

(د)وفيما يتعلق بالبند رقم (٤)

وحيث أن الإجراءات الواردة أعلاه لا تمثل عملية مراجعة ولا فحص محدود تمت طبقا لمعايير المراجعة المصرية أو المعايير المصرية لمهام الفحص المحدود, لذا لن نقوم بإصدار تقرير بأي تأكد علي موضوع المهمة فى تاريخ .....

لو كنا قد قمنا بأداء إجراءات إضافية أو بأداء عملية مراجعة أو فحص محدود للقوائم المالية طبقا لمعايير المراجعة المصرية أو المعايير المصرية لمهام الفحص المحدود ، لكان من الممكن أن تنمو أموراً أخري إلي علمنا والتي كان من الممكن أن نرفعها لكم.

أعد تقريرنا هذا فقط من أجل الغرض الموضح في الفقرة الأولي من هذا التقرير ولتوفير المعلومات لكم ، وليس معداً للاستخدام لأي غرض آخر وغير مسموح بتوزيعه علي أية أطراف أخرى. ويرتبط هذا التقرير فقط بالحسابات والبنود المحددة أعلاه ولا يمتد لأيه قوائم مالية لشركة ..... مأخوذة ككل .

محاسب قانونى

التاريخ

العنوان